مخبر الديمقراطية
لنبتكر ديمقراطيتنا!

Le Labo' Démocratique
Inventons notre démocratie!

شراكة الحوكمة المفتوحة (OGP)

ماذا تعني ؟

المحتوى

أصولها..... 3

التعريف والأهداف..... 4

عملها..... 5

التمويل..... 6

المسار المتبع للانضمام إلى شراكة الحوكمة المفتوحة..... 7

إلتزامات أعضاء شراكة الحوكمة المفتوحة..... 8

دور المجتمع المدني..... 11

نقاش حول شراكة الحوكمة المفتوحة..... 13

أصولها

أطلقت إدارة أوباما في 20 جانفي 2009 "مبادرة الحوكمة المفتوحة" وهي مشروع تبناه الرئيس الأمريكي و تم اطلاقه في نفس اليوم الذي نصب فيه. مثل توقيع المذكرة حول الشفافية و الحوكمة المفتوحة نظريا التزاما للحكومة الأمريكية بانتهاج سياسة تعاونية و دعوة للمواطنين إلى المساهمة الفعالة في عمل الحكومة.

بعد ثلاثة أشهرمن اطلاق المبادرة، مكن إطلاق موقع data.gov للمواطنين الأمريكيين من النفاذ إلى معلومات من إنتاج وبحوزة الدولة. وتواصل المسار في شهر ديسمبر من نفس السنة من خلال توجيهات باراك أوباما إلى 275 وكالة فدرالية أمريكية طالبا منهم "اتخاذ تدابير خاصة و فورية لتحقيق المراحل الأساسية في الشفافية و المشاركة والتعاون". ويمكن متابعة تقدم المشروع من خلال جدول . و منذ ذلك الحين أطلقت حوالي خمسة عشر مبادرة في مجال مراقبة العمل العمومي (recovery.gov, USASpending.org, ITdashboard.gov) و مشاركة المجتمع المدني (نحت الشعب،regulations.gov, challenge.gov) وأخلاقيات المؤسسات العمومية.

في شهر سبتمبر 2011، خلال اجتماع في نيويورك جمع الدول الثمانية التي بادرت بشراكة الحوكمة المفتوحة، قدمت الرئيسة البرازيلية ديلما يوسف والرئيس الأمريكي باراك أوباما أسس تعاون دولي يهدف إلى تجميع الدول التي ترغب في إتباع طريق الحوكمة المفتوحة.

التعريف و الأهداف

شراكة الحوكمة المفتوحة هي منظمة دولية أسست في 20 سبتمبر 2011 بمبادرة من ثمانية دول (إفريقيا الجنوبية، البرازيل، الولايات المتحدة، إندونيسيا، المكسيك، النرويج، الفيليبين والمملكة المتحدة) و تعد اليوم حوالي ستين عضو.

تهدف شراكة الحوكمة المفتوحة إلى تحسين حوكمة البلدان الأعضاء و جعلها منفتحة و مسؤولة أكثر وذلك من خلال تشجيعها على اعتماد شفافية أكبر و تعاون أكثر فاعلية بين مختلف عناصر المجتمع و دعم مشاركة المواطنين. كما أنها تهدف للحصول على التزامات فعلية من قبل الدول في مجال الحوكمة المفتوحة و تتطلب مشاركة واسعة للوسائل الرقمية و فتح المعطيات العامة (open data).

حددت شراكة الحوكمة المفتوحة خمس "تحديات كبرى" على الدول رفعها :

- تحسين الخدمات العمومية (صحة، تعليم، عدالة، ماء، كهرباء، اتصالات....)
- دعم النزاهة (مقاومة الفساد، دعم الحوكمة العمومية، التمويلات، النفاذ إلى المعلومات، حرية الصحافة و التعبير....)
- التصرف في الموارد الحكومية (النفقات العمومية، الموارد الطبيعية، المساعدات الخارجية....)
- خلق جماعات أكثر أمان (الأمن العام والخاص، التصرف في الأزمات و التهديدات البيئية...)
- تحميل المسؤولية للمؤسسات (حماية المحيط، حماية المستهلكين، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، مقاومة الفساد...)

عملها

- **الحوكمة**

تدار شراكة الحوكمة المفتوحة حاليا من قبل هيئة مديرة متكونة من :

- ثمان حكومات (إفريقيا الجنوبية، البرازيل، الولايات المتحدة، إندونيسيا، المكسيك، النرويج، الفيليبين و المملكة المتحدة)
- تسع منظمات من المجتمع المدني (مركز إفريقيا للحوكمة المفتوحة، أمن الأرشيف الوطني، مبادرة الشفافية و المحاسبة، مؤسسة مراقبة المداخيل، شراكة الميزانية الدولية، شراكة الميزانية الدولية....)

- **الشبكة**

كونت شراكة الحوكمة المفتوحة "آلية تشبيك " هدفها ترويج التعاون بين أعضائها وبين المنظمات غير الحكومية و المؤسسات الخاصة التي لها تجربة وكفاءات من شأنها أن تساعد البلدان على تنفيذ برامج العمل.

- **ميثاق نشر المعلومة**

التزمت الهيئة المديرة بأن تكون هي نفسها شفافة و ذلك بالسماح بالنفاذ إلى المعلومات التي بحوزتها. و لهذا نشرت الهيئة المديرة و وضعت على ذمة العموم في 25 أكتوبر 2011 مشروع ميثاق نشر المعلومة الذي يحتوي على خمسة محاور :

- نشر استباقي لمعلومات حول الأعضاء والنشاطات و تمويل شراكة الحوكمة المفتوحة.
- معالجة مطالب الحصول على المعلوماب المقدمة من قبل العموم.
- استشارة عامة حول القواعد المرتبطة بحوكمة شراكة الحوكمة المفتوحة
- الاستثناءات في مجال نشر المعلومة
- اللغات

التمويل

تمول شراكة الحوكمة المفتوحة بمساهمات الدول الأعضاء وتقدر هذه المساهمات بحسب ثراء كل بلد . تدفع الدول ذات الدخل المرتفع مساهمة سنوية بقيمة 200000دولار كما تساهم الدول ذات الدخل المتوسط ب100000 دولار و البلدان ذات الدخل الضعيف ب 50000 دولار.

جزء آخر من التمويل متأت من مؤسسات خاصة : مؤسسة فورد (600000 دولار) مؤسسة هيولت (1240000 دولار) شبكة أوميديار (1400000 دولار).

المسار المتبع للانضمام إلى شراكة الحوكمة المفتوحة

1) يجب على البلدان المهتمة بالمشاركة في شراكة الحوكمة المفتوحة أخذ التدابير التالية :

- إظهار مستوى أدنى من الالتزام في المجالات الأربعة الأساسية :
  - الشفافية المالية العمومية
  - النفاذ إلى المعلومة
  - التصريح بالدخل و الممتلكات
  - مشاركة المواطنين
- الإجابة على هذه الإجراءات من خلال مؤشرات حوكمة موضوعية و باستعمال مصادر معلومات عمومية
- الحصول على 75% على الأقل من مجموع النقاط الممكنة الموضوعة على ذمتهم.

2) إذا وفّى البلد بمعايير شراكة الحوكمة المفتوحة، توجه الحكومة المعنية مطلب ترشح للهيئة المديرة و تعرض الاجراءات التي التزمت بها في مجال الحوكمة المفتوحة.

3) تعيين وزارة أو مؤسسة مسؤولة عن المشروع و تبدأ الحكومة بصياغة مخطط عمل للحوكمة المفتوحة

4) في بداية المسار، تشجّع الحكومات لوضع آلية تسمح بتسيير الاستشارات مع المجتمع المدني و مشاركة العموم.

إلتزامات أعضاء شراكة الحوكمة المفتوحة

عندما تنظم دولة إلى شراكة الحوكمة المفتوحة عليها أن تستجيب للشروط التالية :

- ***إعداد مخطط عمل وطني:***

في إطار شراكة الحوكمة المفتوحة تحدد الدول و تنفذ -بالتعاون مع المجتمع المدني- التحديات الكبرى التي ترغب الاستثمار فيها و كذلك الالتزامات التي وافقت على اتخاذها في هذا السياق. و رغم ذلك، يجب أن تعكس هذه الالتزامات المبادئ الأربعة الأساسية للحوكمة المفتوحة و هي :

- الشفافية: يجب أن تكون المعلومات المرتبطة بنشاطات و قرارات الحكومة متوفرة و كاملة و مجانية و مقدمة في الآجال و مستجيبة للمعايير الأساسية في مجال نشر المعلومات لتيسير استعمالها.
- مشاركة المواطنين: على الحكومات تشجيع مشاركة و انخراط المواطنين للوصول إلى حوكمة تتميز بالتفاعل و الابتكار و الفعالية.
- المسؤولية: طبقا للأحكام الجاري بها العمل فإنه على الحكومة و النواب و مجموع الإدارات تقديم تقارير عن نشاطاتها و الإجابة على الانتقادات و المطالب و أن تتحمل مسؤوليتها في حالة الفشل.
- التكنولوجيا و الابتكار: تلتزم الحكومات بتمكين المواطنين من النفاذ الحر للتكنولوجيا. وبذلك فإن التكنولوجيا الحديثة ستشجع الابتكار و ستكون في متناول المواطنين.

للإضافة، فإن شراكة الحوكمة المفتوحة تفرض على الأعضاء المساهمة في حصص عمل مع نظرائهم بغية تقاسم أفضل الممارسات و تنسيق إلتزاماتهم.

- ***الإمضاء على تصريح حول الشفافية الحكومية***

عندما تودع الدول الأعضاء مخططات عملها و يصادق عليها من قبل الخبراء فإنها تُدعى لإمضاء «إعلان الحكومة الشفافة" الذي تؤكد من خلالها نهائيا انضمامها لمبادئ الحوكمة المفتوحة .

إلتزامات أعضاء شراكة الحوكمة المفتوحة

مقتطف من الإعلان

"نعترف بمطالبة شعوب العالم بحكومات أكثر شفافية. فإنهم يطالبون بمشاركة متزايدة في الشؤون العامة و يبحثون عن كيفية لجعل حكومتهم أكثر شفافية و أكثر اهتماما و أكثر مسؤولية و فاعلية.

نعترف بأن البلدان توجد على مسافات مختلفة من ناحية جهودها لترويج شفافية الحكومة و أن كل منا يتبنى مذهبا يتلائم و أولوياته و ظروفه الوطنية و تطلعات مواطنيه.

نقبل مسؤولية استغلال هذه الفرصة لدعم التزاماتنا لترويج الشفافية و مكافحة الفساد و تأهيل المواطنين و تسخير قدرات التكنولوجيا الحديثة لجعل الحكومة أكثر فاعلية و أكثر تحملا للمسؤولية.

نؤكد على قيمة الإنفتاح و إلتزامنا أمام الشعوب بغية تحسين جودة الخدمات و ضمان التصرف الموارد العمومية و ترويج الابتكار و خلق جماعات أكثر أمانا.

و نحن نتمسك بمبادئ شفافية الحكومة لتحقيق المزيد من الازدهار و الرفاهة و الكرامة الإنسانية في بلداننا و عالمنا الذي يزداد ترابطا.

معا نعلن إلتزامنا :

- *بتوفير متزايد للمعلومات عن الأنشطة الحكومية.*
- *بتشجيع المشاركة المدنية.*
- *بتطبيق إداراتنا لأعلى معايير النزاهة المهنية.*
- *بزيادة فرص النفاذ إلى التكنولوجيات الحديثة لغايات متعلقة بالشفافية و تحمل المسؤولية.*

نلتزم بتبني هذه المبادئ في إطار إلتزامنا الدولي و العمل لصالح ثقافة دولية لشفافية الحكومات و تمكين السكان من تلبية حاجياتهم و تعزيز المثل العليا للحكومة الشفافة و المشاركة للقرن الحادي و العشرين"

إلتزامات أعضاء شراكة الحوكمة المفتوحة

- **التقييم**

بعد سنة من إيداع مخطط عملها الوطني، تمتلك الدول مهلة شهرين لتقديم تقرير مرحلي حول تنفيذ إلتزاماتها.
بالإضافة، يُحرر تقرير تقييمي من قبل خبراء مستقلين من كل بلد و يُرسل إلى هيئة خبراء دوليين (معينين من قبل الهيئة المديرة لشراكة الحوكمة المفتوحة) التي تسهر على جودة و استقلالية هذا التقييم.
يرسل مشروع التقرير بعد ذلك إلى الحكومة المعنية لإبداء رأيها فيه ثم ينشر في نسخته الأخيرة على موقع شراكة الحوكمة المفتوحة. يمكن للحكومات، أيضا، أن تتفاعل و تنشر ردا كتابيا على موقع شراكة الحوكمة المفتوحة.

- **المشاركة في مسار التقييم**

منظومة المتابعة المستقلة (IRM) تسمح بالحصول على تقارير سداسية حول كل بلد منتمي إلى شراكة الحوكمة المفتوحة. هذه التقارير تُقيم تطور و تطبيق مخطط عمل شراكة الحوكمة المفتوحة في كل بلد من هذه البلدان و تقدم نصائح تقنية تساعد على تحسين مخططات العمل المستقبلية.
منظومة المتابعة المستقلة هي واحدة من الوسائل الأساسية التي تتابع من خلالها الأطراف المعنية تطور النتائج المتحصل عليها في البلدان المشاركة.
كل الحكومات المنضمة مدعوة إذا للمشاركة في إجراءات التصريح لمنظومة المتابعة المستقلة و التعاون مع الباحثين المحليين لمنظومة المتابعة المستقلة و توفير المعلومات.

دور المجتمع المدني

لا تنضم منظمات المجتمع المدني رسميا للمبادرة بنفس طريقة انضمام الحكومات و لكنها تلعب دورا أساسيا في مشروع شراكة الحوكمة المفتوحة على المستوى الوطني و الدولي.

في كل دولة منخرطة في شراكة الحوكمة المفتوحة، تُدعى المنظمات غير الحكومية للعمل مع الحكومة لإعداد و تنفيذ و متابعة مخطط عمل شراكة الحوكمة المفتوحة.

تُشجع الدول على وضع آليات حوار لتسهيل التعاون بين الحكومة و المجتمع المدني.

تُراقب شراكة الحوكمة المفتوحة على المستوى الدولي من قبل هيئة مديرة متكونة من ممثلين عن الحكومات و منظمات المجتمع المدني بالتساوي. للتعرف على أعضاء الهيئة يمكن اتباع الرابط التالي: http://www.opengovpartnership.org/node/1325

بالإضافة إلى ذلك، في شراكة الحوكمة المفتوحة، يعمل الفريق المستقل لتنسيق المجتمع المدني على الإلتزام و توسيع و دعم شبكة قوية من المجتمع المدني في مسار شراكة الحوكمة المفتوحة.

يوفر الفريق المستقل لتنسيق المجتمع المدني دعما للممثلين الوطنيين من المجتمع المدني لمساعدتهم على حسن استخدام مسار شراكة الحوكمة المفتوحة - بما في ذلك التصميم و التطبيق و متابعة مخطط عمل شراكة الحوكمة المفتوحة – لتحقيق أهدافهم الخاصة و مناصرتها. يمكنكم الحصول على أكثر معلومات حول الفريق المستقل لتنسيق المجتمع المدني عبر هذا الرابط http://www.ogphub.org/

دور المجتمع المدني

تعتبر الشراكة بين المجتمع المدني و الحكومة على المستوى الوطني أساسا لشراكة الحوكمة المفتوحة.

الطرق الأفضل لإقحام المجتمع المدني:

- التعاون مع المجتمع المدني: مسار شراكة الحوكمة المفتوحة يفرض على الحكومة استشارة المجتمع المدني و المواطنين. منظومة المتابعة المستقلة (IRM) تقيم جودة هذه الاستشارة.
- التحالف: شراكة الحوكمة المفتوحة يمكن أن تكون أرضية مشتركة لبناء تحالف يضم كل أطياف الفاعلين في المجتمع المدني.
- نتائج ملموسة: في عديد البلدان نجح المجتمع المدني في تسجيل عدد من مطالبه في مخططات العمل الوطنية مع تحقيق نتائج ملموسة.

الهيئة المديرة لشراكة الحوكمة المفتوحة تقدم نصائح حول وسائل مساهمة نشطاء المجتمع المدني في كل مرحلة من مسار شراكة الحوكمة المفتوحة:

- اقتراح الانضمام: المشاركة في الجهود حتى تؤهّل الدولة المعنية إذا لم تستوفي بعد شروط الأهلية.
- إعداد أول مخطط عمل: تقديم معلومات حول إنجاز مسار استشاري ناجع للحكومة. المساهمة في مسار الاستشارة من خلال إعداد إلتزامات ملموسة و ذات أولوية.
- التطبيق: العمل مع الحكومة لوضع آلية دائمة من المجتمع المدني حتى تستطيع دعم و صياغة آراء حول تطبيق التزامات شراكة الحوكمة المفتوحة.
- المتابعة المستقلة: تقديم توصيات حول تقرير التقييم الذاتي للحكومة و حول منظومة التقرير المستقل.

نقاش حول شراكة الحوكمة المفتوحة

المصادر: http://democratieouverte.org/ و
/http://fr.okfn.org/category/open-government

آراء مساندة لشراكة الحوكمة المفتوحة	آراء ضد شراكة الحوكمة المفتوحة
• إذا كانت شراكة الحوكمة المفتوحة غير مثالية فلقد أدت على الأقل قيادة الدول إلى الاعتراف بمواطن الخلل التي تصيبها و سمحت للمواطن بلعب دور في التغيير الذي يقترحه. • شراكة الحوكمة المفتوحة مبادرة شابة انطلقت منذ ثلاث سنوات و لكنها تضم اليوم أكثر من ستين دولة عضوا. • آلياتها المبتكرة و تقييم نشاطات الحوكمة المفتوحة أثبت نجاعتها في بلدان ذات وضعيات حرجة مثل تنزانيا و المالديف.	• الحوكمة و معايير الأهلية و ميثاق نشر إلتزامات الدول الأعضاء لشراكة الحوكمة المفتوحة غير واضحة. • دول مثل إفريقيا الجنوبية و الولايات المتحدة تواصل التصويت على قوانين معاكسة لالتزاماتها في شراكة الحوكمة المفتوحة. • ألا يمكن أن تكون هذه الشراكة «وسيلة للدبلوماسية» أو «الجزرة المرموقة التي تكمل العصا التي تستعملها الدول الغربية ضد المتمردين» (ذي إكونومست) • إلى غاية الآن النتائج غير متساوية. • غياب عقوبات في حال أخلّ الأعضاء بالتزاماتهم.